الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٦٣
المعقودة يوم الثلاثاء
٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣
الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

ثم: السيد بيرسو (غرينادا)
(نائب الرئيس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

البند ٣٧ من جدول الأعمال

منطقة سلم وتعاون في جنوب الأطلسي:

(أ) تقرير الأمين العام (A/48/531)

(ب) مشروع قرار (A/48/L.25)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة لممثل نيجيريا ليقدم مشروع القرار A/48/L.25.

السيد أييوا (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ أن أنشأت الجمعية العامة في إعلان رسمي في عام ١٩٨٦ منطقة سلم وتعاون في جنوب الأطلسي، ما برح المجتمع الدولي يقدم دعما معنويا وماديا من أجل تحقيق أهداف المنطقة.

وقد سعت الدول الأعضاء في المنطقة بدورها إلى النهوض بقضيتها في اجتماعات عديدة، من بينها اجتماعان، عقدتهما دول المنطقة على مستوى عال. وقد اجتمعت هذه الدول مؤخرا هنا في نيويورك لاستعراض التعاون بينها في ضوء الوضع الدولي الجديد والمتطور. وقد خلصت إلى أن تغيير الهياكل والأوضاع في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة قد ولد ثقة جديدة في التعددية. ومن ثم فقد رأت في ظل هذا الوضع الدولي الجديد سلامة الاستمرار في رابطتها الإقليمية بوصفها أداة هامة وناجعة للتعاون المتعدد الأطراف فيما بينها، ومحفلا يسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وقد صدر عنها إعلان في هذا الصدد لإعادة التأكيد على التزامها بمقاصد وأهداف المنطقة. كما اتفقت أيضا على الاستفادة من الهياكل والاختصاصات القائمة في الدول الأعضاء في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والإنسانية، والبيئية، والإنمائية.

وقد تم تعميم النص االكامل لذلك الإعلان على الدول الأعضاء في الوثيقة A/48/581 المؤرخة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وفيما يتعلق بتنفيذ جوانب الإعلان، نلاحظ باغتباط أن اجتماعا لوزراء التجارة والصناعة في بلدان المنطقة سيبدأ في وندهوك بناميبيا في غضون يومين. ونحن نتطلع إلى مواصلة تنفيذ الإعلان عندما يعقد الاجتماع الثالث لكبار المسؤولين في البرازيل عام ١٩٩٤. ونجد من منظور استشرافي أن الدول الأعضاء في المنطقة التي يربطها المحيط الأطلسي ثقافيا وجغرافيا تعتزم أيضا التفاوض لوضع صك ملائم بشأن الحماية البحرية يكون مكملا

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.63
30 December 1993

ARABIC

93-87259(A)

لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وتجري به متابعة الجزء ذي الصلة من جدول أعمال القرن ٢١، لا سيما الفصل ١٧ منه.

وترى الدول الأعضاء في منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي أن البيئة الدولية السائدة الآن مؤاتية بصفة خاصة لتنمية وتطوير التعاون بشكل كامل على صعيد المنطقة. وفي مجال نزع السلاح النووي توفر المبادرة البرازيلية الأرجنتينية آفاقا طيبة لتحويل جنوب الأطلسي إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية، مما يؤدي إلى السريان الكامل لمعاهدة تلاتيلولكو، التي تحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية. وهناك آفاق طيبة أيضا لإحراز تقدم نحو إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في القارة الافريقية تتمثل في قرب عقد صك ملائم متعدد الأطراف.

وعلى الجبهة السياسية، نجد أن الانتهاء القانوني للفصل العنصري في جنوب افريقيا يهيئ حتما فرصا إضافية للتعاون المتعدد الأوجه، بلا عائق، بين جميع بلدان منطقة جنوب الأطلسي. ولهذا السبب، تتطلع البلدان الأعضاء في هذه المنطقة بتفاؤل إلى إقامة جنوب افريقيا موحدة ولا عنصرية وديمقراطية.

لقد كان اعتماد جدول أعمال القرن ٢١ في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢ يرمي في جملة أمور إلى حفظ البيئة، والتوازن الايكولوجي، والموارد البحرية الحية. لذلك يسرنا أن نلاحظ إعراب المجتمع الدولي عن إرادته السياسية لزيادة تعزيز التعاون في مجال حفظ وإدارة الموارد البحرية الحية على النحو الذي اتضح خلال الاجتماعات التي عقدها هنا في نيويورك في تموز/يوليه ١٩٩٣ مؤتمر الأمم المتحدة الحكومي الدولي المعني بالأرصدة السمكية المتداخلية المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. وكدليل على حسن نيتنا في المساهمة في العملية التمكينية، فقد نظرت الدول الأعضاء في منطقة جنوب المحيط الأطلسي في إمكانية التفاوض في الأجل القصير من أجل وضع صك ملائم بشأن الحماية البحرية. إن مؤتمر الأمم المتحدة الحكومي الدولي المعني بالأرصدة السمكية المتداخلية المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، الذي سيختتم أعماله في عام ١٩٩٤، سييسر قطعا سبيل إقرار جدول أعمال إقليمي في ذلك المجال.

تلك هي بعض الإمكانات والفرص التي تود الدول الأعضاء في المنطقة أن تستفيد منها للنهوض بمقاصد المنطقة. بيد أنه في الوقت الذي تتعزز فيه آمالنا في تحقيق السلم والتقدم في المنطقة، فإننا نشعر بالحزن إزاء الأوضاع المستمرة في أنغولا وفي ليبريا. إن دعم الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الافريقية، والمجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا كان له أثر كبير في الجهود الرامية إلى إنهاء كل الأعمال العدائية في هذين البلدين. ونود أن نحث المجتمع الدولي على ألا يتراخى في تلك الجهود، وأن يواصل تقديم المساعدة الإنسانية المتزايدة حتى يتم حسم الصراعات في أنغولا وليبريا، وتعود الأوضاع الطبيعية إلى هذين البلدين.

وإذ أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/48/L.25 بالنيابة عن الدول الأعضاء في منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي، أود أن أوضح أن مشروع القرار هذا استمد مضمون فقراته الديباجية ولغتها من القرارين ١٩/٤٦ و ٧٤/٤٧ اللذين اتخذا في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ على التوالي. وتكرر أجزاء المنطوق بعض فقرات منطوق قرار العام الماضي، كما تعبر عن بعض التطورات الأساسية التي حدثت في عام ١٩٩٣، ومن أبرزها الإعلان الصادر عن الاجتماع الوزاري للمنطقة الذي عقد في نيويورك في عام ١٩٩٣، والتقدم المحرز في صياغة معاهدة بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في قارة افريقيا، والاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حكومتي ناميبيا وجنوب افريقيا لنقل ملكية خليج والفيس والجزر الساحلية المقابلة له إلى ناميبيا، والاقتراح الداعي إلى التفاوض لوضع صك ملائم للحماية البحرية كتتمة لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وكمتابعة لجدول أعمال القرن ٢١.

ويراعي مشروع القرار عدم إغفال مسائل ذات أهمية لتحقيق مقاصد المنطقة وأهدافها. وهو في هذا الصدد يأخذ في الاعتبار بصفة خاصة شتى الحساسيات والمناظير مما يؤدي بنا إلى الاعتقاد بأن صياغته الحالية تحظى الآن بتوافق آراء عالمي.

وفي هذا الصدد، أود أن أتقدم بتنقيح شفوي لنص الفقرة الخامسة من ديباجة مشروع القرار A/48/L.25. لقد تفضل شركاؤنا في الاتحاد الأوروبي، واقترحوا أنه ربما يكون من الأوفق الاستعاضة في النص الانكليزي عن اسم الاشارة "that" بالضمير "it"

في تلك الفقرة من الديباجة. وقد ناقشت بدوري هذا التعديل الهائل مع مقدمي مشروع القرار الآخرين فوافقوا بروح التعاون والشراكة على قبوله. وعلى ذلك سيصبح نص الفقرة الخامسة من الديباجة كما يلي:

"... وإذ تلاحظ الاهتمام الذي أعرب عنه بشأن استعمال طرق وممارسات صيد السمك التي تسبب الاستغلال المفرط للموارد البحرية الحية، ولا سيما الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال والأرصدة السمكية المتداخلة المناطق، وأن لها تأثيرا ضارا على حفظ وإدارة الموارد الحية في البيئة البحرية، داخل المناطق الاقتصادية الخالصة وخارجها على السواء".

ويسر الدول الأعضاء في المنطقة التي هي أيضا مقدمة مشروع القرار هذا أن تزكيه إلى الجمعية العامة لاعتماده دون تصويت.

السيد دي أروخو كاسترو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
منذ إنشاء منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي قبل سبع سنوات ما فتئت تلك المنطقة تسهم في تعزيز التعاون وتقوية السلم. وهي تمثل محاولة هامة لتنفيذ مشاريع مشتركة تستهدف النهوض برفاهية شعوب منطقة جنوب الأطلسي.

إن إنشاء منطقة السلم والتعاون كان اعترافا من الجمعية العامة بالتطلعات الراسخة للبلدان الواقعة على جانبي محيطنا. ويوفر القرار ١١/٤١ الإطار الأساسي الذي تبني عليه بلدان المنطقة التزامها بالنهوض بالسلم والأمن وتحسين التعاون في المجالين الاقتصادي والبيئي وفي الأمور الأخرى.

وقد هيأت التغيرات الهامة في الساحة الدولية فرصا تعتزم البلدان في منطقة السلم والتعاون اغتنامها بالتعاون مع المجتمع الدولي بأكمله.

إن أحد الأهداف الرئيسية لمنطقة السلم والتعاون هو تعزيز السلم والأمن. ومن سوء الطالع أنه لا تزال توجد في منطقتنا مجالات خطيرة للتوتر تعرض للخطر مستقبل أصدقائنا وجيراننا الأفارقة.

وتتابع حكومة البرازيل بعناية واهتمام كبيرين تطور الحالة في أنغولا، وهي بلد تربطنا به علاقات قوية جدا من الصداقة والتفاهم. ونحن نؤيد بثبات الجهود التي تستهدف إيجاد حل دائم للصراع يقوم على أساس التنفيذ الكامل لاتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن وقبول نتائج الانتخابات الديمقراطية الحرة والنزيهة التي أجريت في العام الماضي تحت إشراف الأمم المتحدة. وتتطلع البرازيل إلى اليوم الذي يتمكن فيه الشعب الأنغولي من التمتع بالسلم والتقدم والديمقراطية بتأييد كامل من المجتمع الدولي.

لقد أحدثت الأزمة في ليبريا معاناة كبيرة لشعب ذلك البلد الافريقي في جنوب الأطلسي. إننا نرحب بالتنفيذ الكامل لاتفاق كوتونو الذي يجدد الآمال في تحقيق السلم في ذلك البلد، ونتوقع أن يتم هذا التنفيذ. ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل اسهامها الهام في الجهود التي تبذلها البلدان الافريقية المجاورة لليبريا.

وهناك جانب إيجابي هو أن الطريق صوب الديمقراطية في جنوب افريقيا لا يمكن الآن عكس مساره. فنحن الآن على وشك القضاء بشكل نهائي على الفصل العنصري. إن الانتخابات المقرر عقدها في العام القادم، والموافقة أخيرا على دستور مؤقت يعطي حقوقا متساوية لجميع المواطنين في جنوب افريقيا هما علاقتان واضحتان على أن الشعب الشجاع في ذلك البلد في جنوب الأطلسي سيحقق أخيرا تطلعاته إلى العدالة والمصالحة الوطنية وإعادة التعمير وهي تطلعات طال انتظاره لها. ونأمل أن نرحب في القريب العاجل بجنوب افريقيا الديمقراطية الموحدة الحرة كعضو كامل من منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي. ومن بين الأهداف الهامة التي جب السعي إلى تحقيقها في إطار منطقة السلم والتعاون، نزع السلاح النووي في جنوب الأطلسي. ونحن مصممون على تحقيق الهدف النهائي المتمثل في القضاء إلى الأبد على خطر وتهديد الأسلحة النووية في منطقة جنوب الأطلسي. وفي هذا الصدد قدم عدد من المبادرات، وقد بدأت هذه بإعلان منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٦٤ ومعاهدة تلاتيلولكو لعام ١٩٦٧. وهي مبادرات تهدف إلى النهوض بالتزام بلدان المنطقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وفي افريقيا أحرز مؤخرا تقدم ملحوظ في صياغة معاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي اتخذت خطوات هامة لضمان التنفيذ الفعال للهدف النهائي المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. والنص المعدل لمعاهدة تلاتيلولكو يمر الآن بالمراحل

النهائية من عملية التصديق من جانب دول المنطقة لكي يتسنى بدء نفاذ المعاهدة بالكامل.

وتعتقد الحكومة البرازيلية أن من الممكن زيادة تعزيز فعالية الصكوك القائمة بإبرام واعتماد معاهدة بشأن نزع السلاح النووي في منطقة جنوب الأطلسي. ونحن نقوم في الوقت الراهن بدراسة مختلف جوانب هذا الموضوع.

وتعلق البرازيل أهمية خاصة على الجوانب البيئية للتعاون فيما بين بلدان جنوب الأطلسي. إن حماية البيئة والنهوض بالتنمية المستدامة هدفان يحظيان على نحو ثابت بالتأييد في منطقة جنوب الأطلسي وبصفة خاصة بعد انعقاد مؤتمر ريو في حزيران/يونيه ١٩٩٢. ونحن عازمون على العمل معا مع الأعضاء الآخرين في منطقة السلم والتعاون بغية تحقيق هذه الأهداف.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى عمل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. إن هذا المؤتمر يعتبر فرصة فريدة لتناول المشكلات المتصلة بالمحافظة على الموارد الحية وإدارتها. ونتفق مع الرأي القائل بأن هذه المشكلات ينبغي مواجهتها باعتماد نظام للمحافظة على الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، وإدارتها يتجسد في صك قانوني ملزم يخدم مصالح المجتمع الدولي بأكمله. وتقترح حكومة البرازيل في الوقت الحالي التفاوض بين بلدان جنوب الأطلسي على اتفاق بشأن الحماية البحرية، وذلك تنفيذا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ومتابعة للأجزاء ذات الصلة في جدول أعمال القرن ٢١. ونعتقد أن دراسة هذا الاقتراح ستعطي زخما متجددا لمنطقة السلم والتعاون في مسألة لها أهمية خاصة لجميع بلدان جنوب الأطلسي.

إن الإعلان الذي اعتمد في الاجتماع الوزاري لمنطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي الذي انعقد في نيويورك في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ يشكل خطوة هامة صوب النهوض بمقاصد ومبادئ منطقة السلم والتعاون. وكما أعلنا خلال ذلك الاجتماع فإن البرازيل عرضت استضافة الاجتماع الثالث للدول الأعضاء في منطقة السلم والتعاون في النصف الثاني من عام ١٩٩٤. ونحن واثقون من أن الاجتماع في البرازيل سيكون فرصة فعالة لإعادة التأكيد على قدرة المنطقة على الوفاء بإمكانياتها فيما يتعلق بالسلم والتعاون الدولي.

لقد كانت الحاجة إلى تعزيز التعاون بين البلدان النامية في منطقتنا، والرغبة في تحقيق السلم في جنوب الأطلسي، السببين الرئيسيين في إنشاء منطقة السلم والتعاون. واليوم بأكثر من أي وقت مضى لا يزال هذان العنصران يمثلان لب جهودنا الجماعية لتعزيز الأهداف التي أعلنتها هذه الجمعية العامة رسميا بتاريخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦.

السيد بيريز بالون (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية):

يؤيد وفدي العرض البليغ لمشروع القرار A/48/L.25 من جانب الممثل الدائم لنيجيريا الذي تكلم باعتباره منسقا لأعضاء منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي. ونود أن ندلي ببعض الملاحظات بشأن أهمية المنطقة.

إن منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي هامة بالنسبة لأوروغواي لأنها تمثل أداة مثالية للمحافظة على السلم والأمن الدوليين، وتنطوي على إمكانيات هائلة لمستقبل عالم ما بعد الحرب الباردة. كذلك فإن هذه المنطقة تعد نموذجا ممتازا للتعاون فيما بين المناطق على أساس المصالح المشروعة والهامة للبلدان النامية التي تتاخم جنوب المحيط الأطلسي.

إن فوائد الأمن والتعاون في هذه المنطقة يمكن أن تتجاوز النطاق الجغرافي لجنوب المحيط الأطلسي لتشمل العالم بأكمله، وأذكر على سبيل المثال بعض المشاريع الإقليمية التي يجري تنفيذها الآن.

في مجال حماية المنطقة من خطر انتشار الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل الأخرى، تكاد معاهدة تلاتيلولكو أن تصبح الآن حقيقة واقعة بعد تصديق الأرجنتين والبرازيل على المعاهدة. ويشارك هذان البلدان في نظام للمراقبة والمحاسبة فيا يتعلق بالمواد النووية، وقد أقاما وكالة برازيلية - أرجنتينية لهذا الغرض. كما أنهما وقعا اتفاقية ضمانات رباعية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت سبعة بلدان في منطقة أمريكا اللاتينية على إعلان

منـــدوزا معربـة بذلـك عـــن التزامنـا بعدم استحداث أو تخزيـــن أو استعمـــال الأسلحـــة الكيميائية أو البكتريولوجية.

وعلـى الجانب الآخـر مـــن الأطلسي، أحرز تقدم ملحوظ في سبيل إنشاء منطقـة خاليـــة مـــن الأسلحـــة النووية فـي افريقيا، ممـــا يجعـل مـــن الممكـن تحقيـق التطلعات الطويلة الأمد بإعلان اعتبار افريقيا منطقة لا نووية. وقـــد اتخذ هـــذا التقدم شكل مشروع قرار اعتمدته اللجنة الأولى بعنوان "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا" (A/C.1/48/L.19)، يُطلب فيه إلى الأمين العام أن يستكمـــل، بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية، إعداد مشروع معاهـــدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيـــا. وبهذه الطريقة نعمل على إرساء كل الشروط التي ستمكننا من تحقيق مثلنا الأعلى المتمثل في إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية تشمل القارتين.

وفيما يتعلق بحسم الصراعات الإقليمية، فإننا ننظر بتفاؤل متزايد إلى الخطوات الإيجابيـــة التـــي اتخذت صوب حل دائـــم للصراعين في أنغولا وليبريا. وفي هذا الصدد، أود أن أوضح أن البلدان الأعضاء في منطقة السلم والتعاون، تسهم اسهاما حقيقيا، بالتعاون النشط مع الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية، في حسم الصراعات التي، للأسف، لا تزال محتدمة في القارة. ويتخذ هذا التعاون شكـــل المشاركة في عمليات حفظ السلم أو في العمليات السياسية التي تهدف إلى المساعدة على حسم النزاعات القائمة. وعلى سبيل المثال، فإن بلدي يشارك في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا التي لنا فيها ٢٠ مراقبا عسكريا.

ولا يمكن أن تفوتني هذه الفرصة دون التأكيد مجددا على رضا أوروغواي عن التطورات الإيجابية في جنوب افريقيا. ونحن نتطلع إلى وقت في المستقبل القريب ستتمكن فيه جنوب افريقيا من أن تصبح عضوا كامل العضوية في منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي.

أما مسألة حماية البيئة، فإن الفقرة ٧ من منطوق مشـــروع القرار المعروض علينا اليوم تتناول الاقتراح الداعـــي إلى التفاوض بشأن إعداد صك ملائم بصدد الحماية البحريـــة، كتتمة لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وكمتابعـــة للأجزاء ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمـــده مؤتمـــر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ويؤيد بلـدي بحماس هذه المبادرة وهو على استعداد لأن يشارك بنشـــاط فـــي تطويرهـا في المحافل المختصة.

ومثلما جاء في إعلان الاجتمـــاع الوزاري لبلدان المنطقة، المعقود في نيويورك فـي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، فإن منطقة السلم والتعـــاون تنطـــوي على إمكانات هائلة للتعاون الأفقي، وللنهوض بالسلم والأمن في المنطقة. وهذا النهج الثنائي ينبع من إيماننا بأن مسائل السلم والأمن والتنمية مترابطة ولا يمكن الفصل بينها، وفقا لما هو مسلم به في ديباجة مشروع القرار A/48/L.25.

إن مسؤولية تحقيق أهداف المنطقة تقـــع في المقام الأول على عاتق دولها الأعضاء، ولكن بالنظر إلى نطاق هذه الأهداف، ينبغي أن تحظى بالدعم الكامل من المجتمـع الدولـــي. لـــذا، فـإن مقدمـي مشـروع القـــرار A/48/L.25 يحثـون الـدول الأعضـاء علـــى اعتماده دون تصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
ستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/48/L.25 بصيغته المنقحة شفويا.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيـــدون: أفغانستـــان، الجزائـــر، أنغـــولا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، البحرين، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، الكاميرون، كندا، الـــرأس الأخضـــر، جمهوريـــة افريقيـا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، الجمهوريـــة التشيكيـــة، جمهوريـــة كوريـــا الشعبية الديمقراطيـــة، الدانمـــرك، جيبوتي، اكوادور، اثيوبيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، غانا، اليونان، غينيا، غينيا - بيساو، هايتي، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، إيران (جمهوريـــة - الإسلاميـــة)، العـــراق، ايرلندا، اسرائيل، ايطاليا، جامايكا، اليابـــان، الأردن، كازاخستـــان، كينيا، الكويت، الجماهيرية العربيـــة الليبيـــة، لختنشتايـــن، لكسمبرغ، ماليزيـــا، موريتانيـــا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، موزامبيـــق، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، بولنـــدا، البرتغـــال، جمهوريـــة كوريا، الاتحاد

الروسي، رواندا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، سيراليون، سنغافورة، اسبانيا، سري لانكا، سورينام، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، أورغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن.

المعارضون: الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: جزر البهاما.

اعتمد مشروع القرار A/48/L.25، بصيغته المنقحة شفويا، بأغلبية ١٠٣ أصوات مقابل صوت واحد، مع امتناع عضو عن التصويت (القرار ٢٣/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يودون تعليل تصويتهم. هل لي أن أذكّر الوفود بأن تعليل التصويت محدد بمدة ١٠ دقائق، وتدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد دوظون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
تود الولايات المتحدة أن تغتنم هذه الفرصة لتشرح سبب عدم وجود بديل لتصويتها مرة أخرى ضد مشروع القرار المتعلق بهذا البند. فلم تعدل الأحكام التي قلنا العام الماضي إنها لم تعالج على نحو واف أحد شواغلنا الرئيسية - وهو حرية الملاحة، الواردة الآن في الفقرة ٨ من المنطوق. وبالنظر إلى المطالبات الإقليمية لبعض الدول في المنطقة، فإن القرار لا يحمي على نحو واف حرية الملاحة والتحليق في الجو أو حق المرور في المضايق الدولية والبحار الإقليمية، وفقا لما هو مكرس في القانون الدولي.

ولا يزال يشغل حكومة بلدي أيضا أن القرار الأساسي لعام ١٩٨٦ قد ادعى أن ينشئ منطقة سلم معترفا بها دوليا بموجب قرار من الجمعية العامة. والقرار الحالي لا يتصدى لهذا الشاغل. وتعتقد الولايات المتحدة أنه لا يمكن إنشاء مناطق السلم إلا عن طريق المفاوضات متعددة الأطراف بين الجوانب المعينة. وفي هذه الحالة، لم تجد هذه المفاوضات على الاطلاق.

وشاغلنا الثالث والأخير هو أن القرار يشير الى عدد من المسائل التي، وإن كانت قد لا تثير اعتراضا في حد ذاتها، مثل المساعدة الانمائية وطرق صيد الأسماك، فإنها لا تمت بصلة كبيرة الى الموضوع الذي نتناوله.

السيدة منديس (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أيدت البرتغال مشروع القرار A/48/L.25، الذي اعتمد الآن، بشأن منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي.

والبرتغال لها علاقات خاصة منذ عهد بعيد مع كثير من بلدان المنطقة. ونحن نعلق أهمية كبيرة على تعزيز أواصرنا وتعاوننا معها. ونود أن نؤكد على أهمية تقديم المساعدات الانسانية لبلدان المنطقة التي تحتاج اليها أمس الحاجة.

إلا أن هذا القرار لا يزال يشكل بعض الصعوبات لبلدي بالنسبة للحقائق التالية، وهي أنه لم يجر حتى الآن ترسيم جغرافي واضح لمنطقة السلم، ولم تحدد بعد بدقة طبيعة الواجبات المفروضة على الدول المعنية. ونأمل في معالجة هاتين المسألتين في المستقبل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في الانتهاء من نظرها في البند ٣٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٢٩ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي

(أ) **تقرير الأمين العام** (A/48/422 و Add.1)

(ب) **مشروع قرار** (A/48/L.27)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة أجرت مناقشة

حول البند ٢٩ من جدول الأعمال في جلستها الـ ٦٠ المعقودة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/48/L.27.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/48/L.27؟

اعتمد مشروع القرار A/48/L.27 (القرار ٤٨/٢٤).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٤٤ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

تقرير الأمين العام (A/48/536)

السيدة الخالد (الكويت):
في البداية، يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره وامتنانه للسيد يان الياسون وكيل الأمين العام للشؤون الانسانية على الجهد الكبير الذي يبذله للاضطلاع بمسؤولياته، خاصة عند التعامل مع قضية هامة كالمساعدة الانسانية.

لقد اطلع وفد بلادي على تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/48/536. وإننا إذ نتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره الحافل بالمعلومات، لنؤكد له من جديد دعمنا الكامل له، لجهوده في مجال تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ.

إن المجتمع الدولي يواجه تحديا لم يسبق له مثيل يتعلق بتقديم عون إنساني عاجل، يتم في كثير من الأحيان في ظل ظروف بالغة الصعوبة، الى عدد متزايد من الأفراد من جميع أنحاء العالم ممن لحق بهم الأذى نتيجة الصراعات الأهلية والطائفية المتزايدة والكوارث الطبيعية. إن تيسير إمكانية الوصول الى المحتاجين تعتبر مسألة أساسية للتنفيذ الفعال لبرامج المساعدة الإنسانية.

إن الكويت، منذ استقلالها، دأبت على تقديم المساعدة والعون الى عدد كبير من الشعوب والدول المتضررة، وذلك انطلاقا من إيمانها الراسخ والقوي بضرورة تقديم يد العون متى استدعى الأمر ذلك. وعلى الرغم من التجربة المأساوية التي عصفت ببلادي وشلت تقريبا بنيتها الاقتصادية، وبالتالي مقدرتها - كما كانت في السابق - على الوفاء بمسؤولياتها الانسانية، فإن الكويت مستمرة في العطاء. ومن هذا المنطلق، قامت الكويت - عبر القنوات الرسمية الممثلة في الحكومة، أو القنوات غير الرسمية، كالمؤسسات الوطنية والأهلية التابعة لها، بتقديم المساعدات المالية والعينية للعديد من الدول الشقيقة والصديقة. فقد تبرعت الكويت للبنان بمبلغ ٢٥ مليون دولار لمساعدة المتضررين في الجنوب اللبناني من جراء القصف الاسرائيلي، بالاضافة الى تخصيص جزء من التبرع لتأهيل المستشفيات والمدارس هناك. كما قام الهلال الأحمر الكويتي بالمساهمة ماليا في التخفيف من معاناة منكوبي الزلزال الذي تعرضت له بعض مناطق الهند مؤخرا والذي أسفر عن تشريد آلاف المواطنين، حيث تبرعت الكويت بمبلغ ١ ١٠٠ ٠٠٠ دولار لإعادة توطين المنكوبين بالزلزال الأخير في ولاية ماهاراشترا. كما أرسلت مساعدات عينية بواسطة طائرة خاصة قامت برحلتين لتسليم مواد الإغاثة هناك. كذلك الأمر بالنسبة لبنغلاديش.

إن الأمم المتحدة تقوم بعمل جبار للحد من الآثار المدمرة للكوارث الطبيعية. وقد لا تصل نتائج هذه الجهود الى درجة الكمال، وهو شيء مفهوم، ولكن ما يبعث على الحزن والأسى تلك الكوارث التي هي من صنع الانسان، والتي أدت وستؤدي الى خسائر اقتصادية واجتماعية فادحة، وعادة ما يكون السبب فيها أنظمة قمعية لا تراعي أبسط حقوق الانسان. لقد قامت الكويت، انطلاقا من مواقف إنسانية بحتة، بتقديم المساعدة الى الشعب العراقي في شمال العراق وجنوبه، وذلك بالتعاون مع الهلال الأحمر الايراني. كما قامت الهيئات الشعبية في الكويت والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية بتقديم المساعدات الى البوسنة والهرسك، والى الشعب الصومالي الشقيق.

لا شك في أن أثر الكوارث والحوادث الطارئة شديدة على الدول التي تتعرض لها، وخاصة البلدان

النامية التي تعاني بشكل مأساوي عند تعرضها للكوارث، وهي أصلا تعاني من مشكلات اقتصادية حرجة. وتلك الحالات لا يكون أثر الحوادث عليها آنيا بل مستمرا حيث أنه لا يكفي فقط مساعدة هذه الدول في حالة الطوارئ، ولكن ما يتبع ذلك من تقدمها نحو التنمية. والكوارث تعتبر عائقا أساسيا تجاه المزيد من الجهود للتخطيط الإنمائي. وعليه، فإن وفد بلادي يؤكد على ما أشار إليه الأمين العام في تقريره (A/48/536) بأن تعالج مسائل الإغاثة الطارئة وإعادة التأهيل والتنمية ككل متكامل، وألا تكون عمليات الإغاثة متعارضة مع التنمية طويلة الأجل، أو أن تؤدي بالبلدان المتلقية الى أن تصبح معتمدة على تلك العمليات.

إنه من الأهمية بمكان توطيد التعاون بين مؤسسات منظمة الأمم المتحدة عند الاستجابة لحالات الطوارئ المعقدة، لضمان التصدي الفعال لها. فاذا لم يتوافر ذلك التعاون أو لم يكن بصورة كاملة، ستبطؤ سرعة الاستجابة التي تعتبر ضرورية في حالات الطوارئ.

إن وفد بلادي يتطلع بالأمل الى التوصل الى نتائج طيبة أثناء انعقاد المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية، الذي سيعقد في يوكوهاما في أيار/مايو ١٩٩٤، حيث من شأن هذا المؤتمر - وبالإعداد الجيد له - تعزيز وتطوير السياسات والأنشطة ذات الصلة بالحد من الكوارث.

إننا نقدر جهود وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية في مجال المساعدة الغوثية؛ إلا أن هناك تحديا كبيرا يواجه المنظمة ويتمثل في الكوارث التي هي من صنع الإنسان، والتي غدت أشد هولا من ذي قبل. فالقتال الدائر في البوسنة والهرسك، والصومال، وغيرهما من الدول التي تعاني من نزاعات يحتم على المجتمع الدولي الوقوف وبصلابة لمنع الأنظمة القمعية من جر شعوبها الى نزاعات لا طائل من ورائها إلا استمرار معاناة تلك الشعوب.

السيدة فريتشة (لختنشتاين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

عندما اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨٢/٤٦ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، قليلون هم الذين كان بوسعهم أن يتنبأوا بعدد وضخامة وتعقيد الأزمات الإنسانية التي تعين على الأمم المتحدة أن تتصدى لها منذ ذلك الحين.

وإنها لحقيقة محزنة أن النداءات بتقديم المساعدة الانسانية لم تكن في وقت من الأوقات عديدة كما هي الآن. فإدارة الشؤون الانسانية، منذ إنشائها قبل سنتين تقريبا واجهت ١٠٨ كوارث طبيعية و ٢٦ حالات طارئة معقدة.

ويود وفد بلدي أن يشيد بالقيادة الفعالة التي يتحلى بها وكيل الأمين العام، يان إلياسون، وبالجهود التي بذلها هو وفريقه من أجل التصدي لهذه التحديات. وأود أن أؤكد مجددا للسيد إلياسون دعم وتعاون حكومتي الكاملين.

إن تكلفة المساعدة الإنسانية عبء ضروري لا بد أن يتحمله المجتمع الدولي. وكما ورد في التقرير الشامل للأمين العام (A/48/536)، فإن الأموال الموضوعة تحت تصرف منسق الإغاثة في حالة الطوارئ من أجل التصدي لهذه الأزمات هي نتيجة النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات، والمؤتمرات الخاصة لإعلان التبرعات والاجتماعات الاستشارية مع البلدان المانحة. بالاضافة الى ذلك، فإن الصندوق الدائر المركزي للطوارئ يمكن منسق الإغاثة في حالة الطوارئ من الاستجابة على عجل لمتطلبات الإغاثة. ونلاحظ بارتياح أن تجربة استخدام هذا الصندوق كانت إيجابية ومشجعة. ومع ذلك، فإن القواعد المالية المتعلقة بتشغيل الصندوق تجعل سرعة الصرف منه أمرا صعبا في بعض الأحيان. لذلك فإن وفد بلدي يحث الأمين العام على إعادة النظر في هذه القواعد. علاوة على ذلك، نود أن نؤكد على استصواب النظر في توسيع نطاق الصندوق، لأن استعماله اقتصر حتى الآن على منظمات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

إن المسائل الإنسانية والسياسية يرتبط بعضها ببعض في معظم الأحيان. ونعتقد أن الدبلوماسية الانسانية لها دور هام في تعزيز الظروف المفضية الى الحوار السياسي. ويمكن نزع فتيل التوترات السياسية من خلال المساعدة الإنسانية، مما يسهم بالتالي في تعزيز حل الصراعات بالوسائل السلمية.

إن إمكانية الوصول والظروف المناسبة لمنظمات الإغاثة شرطان أساسيان للعمل الإنساني. ويمكن للدبلوماسية الإنسانية أن تستخدم أيضا في تذكير الدول بمسؤوليتها عن توفير إمكانية الوصول للمحتاجين.

وبما أن الصراعات داخل بلد ما لا تتوقف غالبا عند حدوده، فقد بات موظفو الأمم المتحدة معرضين للخطر أكثر من أي وقت مضى. ووفد بلدي يشعر بقلق خاص إزاء حماية عمال الإغاثة. فالعمل الإنساني أصبح، على نحو متزايد، يواجه ظروفا أمنية صعبة، ومن المؤسف أن الأمر، في بعض الأحيان، يتطلب توفير الحماية حتى عن طريق الفرق العسكرية. وهذا اتجاه خطير جدا ويدعو الى القلق الشديد. فثمة أشخاص عديدون، داخل وكالات الأمم المتحدة ومنظمات الصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية، فقدوا أرواحهم في حوادث مأساوية. ونحن نأسف لجميع الأعمال التي ارتكبت ضد موظفي الإغاثة وندينها. ومن غير المقبول على الاطلاق أن يصبح عمال الإغاثة الانسانية أهدافا وهم يحاولون تقديم المساعدة الى الآخرين.

والمساعدة الإنسانية غالبا ما يعوقها وجود الألغام الأرضية. وإزالة هذه الألغام هي الآن جزء من المساعدة الغوثية الإنسانية، بالتعاون مع قوات حفظ السلم المعنية، التابعة للأمم المتحدة ونلاحظ بارتياح أن هذه المشكلة بالذات عالجتها الجمعية العامة، ونحن نرحب بالقرار ٧/٤٨ المتعلق بالمساعدة على إزالة الألغام.

إن أعمال الإغاثة الإنسانية يجب أن تتكيف مع البيئة. ففي أوقات الحرب، تتضاءل، للأسف أهمية الاعتبارات البيئية. ومن المفهوم طبعا أن الأولويات تتغير في ظل هذه الظروف، حيث يتعين على السكان المعنيين أن يتصدوا لمشاكل أكثر إلحاحا. لذلك ينبغي أن تولي وكالات الإغاثة الانسانية اهتماما خاصا لمحاولة إبقاء الضرر البيئي المحتمل وقوعه في حده الأدنى.

كما أن مشكلة الصراع الإثني والديني التي كثيرا ما تسفر عن صراعات داخلية أو حتى حروب أهلية، تتسم أيضا بأهمية خاصة بالنسبة للطوارئ الإنسانية وبدلا من معالجة الأعراض، يجب علينا أن نهاجم الأسباب الجذرية بذاتها. ونعتقد أن هناك حاجة ملحة لإيجاد نهج جديد للتصدي لمثل هذا النوع من الحالات. واذا نظرنا الى التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة في هذا الميدان، يتضح جليا أن الدبلوماسية الوقائية من خلال تدابير بناء الثقة، وبعثات تقصي الحقائق، ومن خلال الإنذار المبكر - لا سيما في إطار المساعدة الإنسانية - هي أنسب مفهوم في الوقت الراهن.

إن الأمم المتحدة ما فتئت تكفل تقديم المساعدة الفعالة وفي الوقت المناسب في حالات عديدة، ولكن هناك عمل كثير مازال يتعين القيام به، ولا يمكن إنجازه إلا من خلال تقاسم المسؤولية فيما بين الدول الأعضاء.

السيد أكرم (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما فتئت إدارة الشؤون الإنسانية منذ إنشائها تضطلع بمهمة بالغة الصعوبة تتمثل في تناول عدد مفرط من حالات الطوارئ الناشئة عن كوارث من صنع الإنسان وكوارث طبيعية. وهذه الطوارئ كانت تتجاز الطاقات التي يمكن توقعها من هذه الادارة المشكلة حديثا حتى من قبل أن تتمكن من إعداد نفسها تنظيميا لمعالجة تعقيدات كل كارثة بشكل منهجي وبما يتفق مع ولايتها. وعلى الرغم من هذه المطالب المتعددة الأشكال، استجاب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ وإدارته لحالات الطوارئ بشكل متفان. وقد تجلى الدور التنسيقي الشامل للإدارة في جميع حالات الطوارئ الدولية.

ويود وفد باكستان أن يعرب بوجه خاص عن امتنانه لوكيل الأمين العام يان إلياسون على إخلاصه ومثابرته. ولا يوجد من يفهم الأهداف العامة للادارة وحجم مهامها أكثر من السيد إلياسون الذي ترأس الفريق العامل الذي قام بوضع الهياكل التفصيلية لادارة الشؤون الإنسانية وحدد دورها.

فلقد جرى التسليم عموما بضرورة تصحيح الأسلوب غير المخطط وغير المنتظم الذي كان المجتمع الدولي يعالج به حالات الطوارئ في الماضي، سواء عن طريق المنظمات الحكومية الدولية أو المنظمات غير الحكومية. وصار من المعترف به على نطاق واسع أن منظومة الأمم المتحدة تقع عليها مسؤولية العمل على نحو سريع حيثما وقعت حالة طوارئ. وهذه الحاجة الملحة لإيجاد آلية تنسيق تابعة للأمم المتحدة لتوفير الإرشاد في مجال السياسة العامة ولاستحداث الاستراتيجيات اللازمة لمعالجة حالات الطوارئ في أي مكان في العالم، هي التي أدت الى إنشاء ادارة الشؤون الإنسانية. وكما يتوخى القرار ١٨٢/٤٦، ينبغي أن تقوم الادارة بدور قيادي معترف به وأن تحظى، لهذا الغرض، بالثقة الكاملة لوكالات الأمم المتحدة والوكالات غير الحكومية المعنية بهذه الطوارئ.

إن تكاثر حالات الطوارئ على مدى السنوات القليلة الماضية، وخاصة الكوارث التي هي من صنع الانسان بسبب الحرب والصراع الأهلي يؤكد أهمية الدور الذي ينبغي أن تلعبه الأمم المتحدة في ميدان الدبلوماسية الوقائية والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. ونحن مقتنعون بأن بعض الكوارث السياسية الحالية كان يمكن تجنبها لو زاد اللجوء الى أدوات المفاوضة والتحقق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية المتوخاة في الفصل السادس من الميثاق.

ولا شك في أن الأمم المتحدة تواجة "أزمة توقعات مفرطة"، لكنها المنظمة الوحيدة التي يمكنها أن تعطي الأمل للأمم والشعوب التي نكبت بالصراع والاضطراب. ولا بد من التأكيد مرة أخرى على أنه بالتنفيذ المخلص لقرارات الأمم المتحدة وخاصة قرارات مجلس الأمن يمكننا أن نطمح في "أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب" حسب التعبير الوارد في الميثاق، فنفي بالتالي بالهدف الرئيسي الذي أنشئت من أجله الأمم المتحدة. وبالتأكيد، أن المأساة في البوسنة والهرسك كان يمكن تجنبها لو أن المجتمع العالمي لم يسمح للمعتدي بالانتهاك الصارخ لقرارات مجلس الأمن، ولو أن مجلس الأمن اتخذ إجراء أكثر حزما لتنفيذ قراراته.

إن الحالة الإنسانية في البوسنة والهرسك مستمرة في التدهور، مع بداية الشتاء. وهذا مثال على حالة طوارئ معقدة نجد فيها أن الدور الذي تؤديه إدارة الشؤون الإنسانية في تنسيق المساعدة الدولية للشعب البوسني سيكون حيويا لبقاء الشعب المعني. إن شعب تلك الأمة التعسة يتطلع الى الأمم المتحدة لكي تبقي قنوات الغذاء مفتوحة عن طريق قوافل الإغاثة البرية والامدادات الجوية.

إن الفوضى والاضطراب اللذين يحيقان بمناطق عديدة من العالم النامي في السنوات الأخيرة يؤكدان أيضا الأهمية الحيوية للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها وسيلة لتفادي حالات الطوارئ الإنسانية وكذلك للتغلب على الكوارث عند حدوثها. إن حجم مساعدة الطوارئ قد زاد منذ عام ١٩٩١، من زهاء ٧٠٠ مليون دولار الى أكثر من ٣ بلايين دولار. بيد أن معظم هذه الموارد محولة من مساعدات التنمية. وبدون تنمية يتبدى في الأفق خطر اختفاء النظام والسلم المدنيين في الكثير من بقاع العالم؛ وبدون تنمية قد يطول أمد الكثير من الطوارئ الحالية وتزداد قسوة على قسوة.

إن سبب إنشاء إدارة الشؤون الإنسانية كان كفالة تنسيق المساعدة التي تقدمها جميع المنظمات المعنية بالطوارئ. وسيتعين تحسين أنشطة الادارة طبقا للمبادئ التوجيهية الواردة في مرفق القرار ١٨٢/٤٦. وكما لاحظت البارونة تشالكر، ممثلة المملكة المتحدة، فإن الادارة لم تشكل لكي تؤدي المهمة بنفسها في الميدان في حالات الطوارئ، بل لكي تكفل قيام وكالات الأمم المتحدة، عاملة معا، بتوصيل الإغاثة لمن هم في حاجة ماسة إليها. وهذا الدور التنسيقي يمكن تحسينه عن طريق اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. إن تلك اللجنة، التي يرأسها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، ينبغي أن تكون الآلية الرئيسية ذات التوجه العملي للتنسيق بين الوكالات بالنسبة لمسائل السياسة العامة المتصلة بالمساعدة الانسانية وصوغ استجابة متناسقة وآتية في حينها من جانب الأمم المتحدة تجاه حالات الطوارئ الكبرى المعقدة.

وعلى الصعيد الميداني، فإن القرار ١٨٢/٤٦ يحدد دور المنسق المقيم بأنه تنسيق أنشطة المساعدة الإنسانية. ويمكن ضمان فعالية المنسق المقيم في أدائه لمهمته المحددة بتعزيز دوره وصلاته بمنظمات الإغاثة في حالات الطوارئ في الميدان. إذ سيتعذر تحقيق المقاصد التي أنشئت من أجلها الادارة اذا لم يتول المنسق المقيم التنسيق العام للأنشطة المجزأة وغير المنسقة للوكالات القطاعية المتخصصة. وفي ظل قيادة قوية، يمكن أن نتوقع أن تقوم جميع الوكالات باستجابة متماسكة ومنسقة في أي حالة من حالات الطوارئ. ولا يمكن ضمان الوقاية عن طريق التنمية إلا بتعزيز دور المنسق المقيم.

والصندوق الدائر المركزي في حالات الطوارئ ما فتئ يقوم منذ إنشائه بدور الآلية الحيوية لتوفير المساعدة المالية الفورية في حالات الطوارئ الى أن يتم الإعداد لنداء موحد والاستجابة له، لذلك من الضروري أن يستمر الصندوق في تلقي الاسهامات وأن يتم الاحتفاظ بطبيعته الدائرة. وينبغي السماح لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ بالمرونة الكاملة في إنفاق موارد الصندوق للحد بشكل فعال من الخسائر في الساعات الـ ٤٨ الأولى من حدوث حالة الطوارئ وهي الفترة التي تقع فيها معظم الخسائر في الأرواح. إن قلق

الأمين العام إزاء عدم توفر الموارد للوكالات القائمة بالتنفيذ وإزاء التأخير في إعداد النداءات الموحدة مما يؤدي الى أزمة في السيولة إنما هو قلق مشروع بكل تأكيد وجدير بالنظر فيه بعناية مع مراعاة المبادئ التي يستند اليها النداءات الموحدة، على النحو المبين في القرار ١٨٢/٤٦.

وإن دور إدارة الشؤون الانسانية باعتبارها نقطة محورية لتنسيق السياسة وتعبئة الموارد لتحديد البرامج هو دور أساسي لكفالة إيصال المساعدة الإنسانية في حالات الصراع وما بعد الصراع. وتولي باكستان اهتماما كبيرا الى هذا الدور. إن معظم البلدان المتضررة من مشكلة حقول الألغام تفتقر الى الخبرة الفنية المطلوبة لإزالة وإبطال مفعول الألغام التي لم تنفجر بعد. ووكالات الأمم المتحدة يمكن أن تقدم مساعدة هائلة عن طريق إنشاء آليات مؤسسية لتبادل المعلومات والدراية وكذلك في مجال تدريب الأفراد على تقنيات إزالة الألغام. ونحن نفهم أن أنشطة التنسيق التي تقوم بها الادارة أنشطة وارد أمرها في هذا الصدد في المناطق التي يلزم فيها إزالة الألغام للقيام بتوصيل المساعدة الإنسانية.

ووفدي يشاطر بالكامل شواغل الأمين العام حول أمن الموظفين القائمين بالأنشطة الإنسانية. وينبغي أن نشجب بقوة استمرار العنف ضد القائمين بمهام حفظ السلم والمهام الإنسانية. إن الاعتداءات على موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال المعونة إنما هي اعتداءات شائنة وانتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي. ولا يمكن أن ينسى المجتمع الدولي هؤلاء الذين فقدوا أرواحهم أو الذين أصيبوا بجراح أثناء محاولتهم جلب الأمل في البقاء للأشخاص المحاصرين أو الذين يقاسون آلام الجوع.

ونتفق مع رأي الأمين العام بأنه يلزم النظر في استراتيجيات قصيرة الأجل وطويلة الأجل على حد سواء من أجل تعزيز أمن وسلامة الموظفين المنخرطين في عمليات حفظ السلم والعمليات الإنسانية. إن مهمتهم مهمة نبيلة وهي حاسمة من أجل إنقاذ أرواح البشر في مناخ دولي يتسم بالصراعات والأزمات الاقليمية المتكررة الحدوث والواسعة الانتشار. وبالرغم من المخاطر الملازمة لمهنتهم، فإنهم يواصلون عملهم بالتزام شجاع.

وختاما يود وفدي أن يعبر عن تأييده التام للعمل الذي اضطلعت به ادارة الشؤون الإنسانية تحت قيادة وكيل الأمين العام يان إلياسون. ومن نافلة القول أن نجاح ادارة الشؤون الإنسانية ما كان ليتأتى بدون الالتزام القوي والدعم السياسي من جانب الأمين العام. ونتفق تماما مع السفيرة ألبرايت بأن قيادة الأمين العام ستتوقف عليها قدرة منظومة الأمم المتحدة على أن توفر استجابة منسقة بسلاسة للأزمات الإنسانية.

السيد سيلوما (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
نود أن نشيد إشادة خاصة بإدارة الشؤون الإنسانية وجميع هيئات منظومة الأمم المتحدة على حسن أدائها لمهمة تهيئة استجابة منسقة لحالة طوارئ الجفاف في الجنوب الافريقي. إن بوتسوانا من البلدان التي عانت من الجفاف الذي راح يجتاح منطقتنا دون الاقليمية منذ العام الماضي. وإن استجابة تلك الادارة الحسنة التوقيت والتنسيق والتماسك، قد دللت على سلامة قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦. فقد ثبت أن الدور القيادي للادارة حيوي بصورة مطلقة لاستحداث آليات فعالة للاستجابة لجميع حالات الطوارئ.

وبمساعدة الأمم المتحدة، لقيت حالة طوارئ الجفاف التي شلت بلدان المجموعة الانمائية للجنوب الافريقي استجابة سخية ودعما ساعد على تلافي حدوث ما يقرب من الكارثة. ومن خلال هذا التعاون، تمكنت بوتسوانا من تعزيز سياساتها الخاصة بالاستجابة للجفاف في المستقبل، التي يتمثل فحواها الرئيسي في إدماج التأهب للجفاف في البرامج الإنمائية الطويلة الأجل. ومن المشجع أن نلحظ أن إدارة الشؤون الإنسانية قد دللت على اعتزامها مواصلة التعاون معنا في وضع وتعزيز سياسات توقي الكوارث والتأهب لها.

ويبدو من الأرجح أن حالة الجفاف في بلادي ستبقى على حالها في المستقبل القريب. وفي وقت سابق من هذا العام، اضطلعنا بتحليل دقيق لمدى الجفاف وأثره، وتفيد النتائج أن من المرجح أن الحالة لن تتحسن في المستقبل القريب. ولا شك أن المجتمع الدولي يدرك أن لبوتسوانا تاريخا طويلا في تقلب أنماط هطول الأمطار. وهذه السنة أيضا تعاني البلاد من قلة هطول الأمطار. ونحن في الوقت الحاضر في موسم الأمطار ولكن ليس هناك ما يؤذن بأن هذه اللعنة توشك على الانكسار.

ومن المؤسف الى أقصى حد أن جزءا كبيرا من السكان يعتمد على الزراعة بصورة أساسية. ويشكل من

يعتمدون على الفلاحة والرعي وما يقرب من ٨٠ في المائة من المجموع. والنقص العام في هطول الأمطار الذي حدث في هذا الموسم قد أدى الى تناقص حجم الأرض المحروثة عن المألوف. وجاءت الغلة دون المعتاد. وأدى ذلك الى حدوث أزمات نقص في الأغذية في جميع أرجاء البلاد. ونتيجة لذلك، في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣، أعلن فخامة الرئيس، السير كيتوميلي ماسيري، عن قيام حالة طوارئ جفاف على المستوى الوطني لموسم ١٩٩٣-١٩٩٤، وناشد المجتمع الدولي لتقديم المساعدة. إن فشل المحاصيل على نطاق واسع قد أدى الى تآكل كبير في الدخول المعتمدة على فلاحة الأرض الصالحة للزراعة التي هي مصدر الرزق لغالبية شعبنا. ولهذا فإن هناك ضرورة مطلقة لأن يخف المجتمع الدولي الى نجدتنا ويساعد مرة أخرى على مكافحة حالة جفاف نعانيها. وثمة حاجة الى زيادة حجم الموارد المالية وغيرها من موارد المساعدة. وبالاضافة الى ذلك، نناشد الأمم المتحدة أن توجه موارد إضافية الى الوكالات المنخرطة حاليا في مساعدة البلاد على التصدي للحالة الطارئة.

السيدة دا كروز (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقدير وفد بلادي لتقرير الأمين العام بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ وأن أهنئ وكيل الأمين العام يان إلياسون، على عرضه الممتاز للوثيقة.

في الواقع أن ظهور الصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية التي تؤثر على مناطق شاسعة من كوكبنا وعلى الملايين من البشر أمر يتطلب زيادة المعونة الانسانية وتعزيز فعاليتها بغية الاستفادة الأفضل والأرشد من الموارد التي يوفرها المجتمع الدولي.

والجمعية العامة باعتمادها للقرار ١٨٢/٤٦ قد استجابت الى حاجة ملحة ووضعت أدوات للتنسيق أثبتت الأيام، كما جاء في تقرير الأمين العام، ما لها من "ضرورة وجدوى" (A/48/536، الفقرة ١). وفي حالة أنغولا المحددة، أسهم إنشاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بموجب القرار ١٨٢/٤٦، في التنفيذ السريع للقرارات الهامة الرامية الى تخفيف الحالة الإنسانية الصعبة والمعقدة التي يجد هذا البلد نفسه فيها في الوقت الحاضر.

إن الحالة الانسانية في أنغولا قد تدهورت تدهورا خطيرا بسبب استئناف متمردي "يونيتا" للحرب في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، مما أدى الى تخريب مناطق إنتاجية شاسعة وتدمير الهياكل الاجتماعية، وتشريد ٣ ملايين أنغولي من ديارهم وحرمانهم من جميع ممتلكاتهم ومن الخدمات الصحية والمأوى.

والحالة الاقتصادية والمالية في بلدي، الناجمة عن حرب عنيفة ومطولة دامت أكثر من ٣٠ عاما، هي حالة مضعضعة؛ وليس في وسع الحكومة أن تعالج بمفردها مستلزمات استئناف الأنشطة الانتاجية وإعادة الإدماج الاجتماعي للأشخاص المشردين. وهي في هذا الجهد تعول على المؤازرة السخية من المجتمع الدولي، ولا سيما وكالات الأمم المتحدة، مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، وكذلك من المنظمات غير الحكومية وفي عدة حكومات. وبالنيابة عن جمهورية أنغولا، يشكر وفدي جميع هذه المنظمات شكرا صادقا لتعبيرها عن التضامن الانساني.

ونلحظ في تقرير الأمين العام أنه بالرغم من سخاء المجتمع الدولي فإن الاسهامات المتلقاة حتى الآن تلبية لنداء الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية الى أنغولا لا تزال غير مرضية بتاتا، فهي لم تف إلا بنسبة ٢٠,٣٧ في المائة من الاحتياجات. ولهذا فإننا نشجع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على أن تدرس آليات مالية جديدة واستراتيجيات جديدة لتعبئة الموارد من أجل برامج المساعدة الانسانية. ونطلب الى الجمعية العامة أن تولي اعتبارا إيجابيا للاقتراح الداعي الى زيادة وتوسيع مشاركة منظمات دولية أخرى في الصندوق المركزي الدائر للطوارئ المنشأ بموجب القرار ١٨٢/٤٦.

إن الجفاف المديد الذي أصاب الجزء الجنوبي من أفريقيا في ١٩٩١ و ١٩٩٢، والذي ضاعفت من آثاره الحرب التي ما فتئت تزعزع استقرار بلدان المنطقة في السنوات الأخيرة، يثير تحديا كبيرا لقدرات التنسيق في ادارة الشؤون الإنسانية، وللتعاون بين

مختلف الوكالات التشغيلية في سبيل الاستجابة الفعالة للأزمة. وبفضل الجهد المشترك والدعم السخي من جانب المجتمع الدولي، الذي استجاب بسرعة لنداء الأمم المتحدة الموحد، وبفضل المجموعة الانمائية للجنوب الافريقي والاسهامات التي قدمتها حكومات المنطقة، أمكن تجنب ما كان يمكن أن يصبح أزمة من أكبر أزمات المجاعة التي شهدتها القارة.

وفي هذا الصدد، يجب اتخاذ تدابير وقائية وذلك باقامة وتعزيز الهياكل القادرة على الصعيدين الوطني والاقليمي على اتخاذ التدابير اللازمة في أكثر المناطق تعرضا للأذى. وسيتيح مؤتمر يوكوهاما العالمي فرصة لإجراء مزيد من الدراسة المتعمقة للتدابير المستقبلية التي تستهدف التقليل من آثار هذه الكوارث.

إن كفالة أمن الموظفين والمعدات في عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ أمر أساسي بحكم الضرورة لضمان وصول هذه المساعدة إلى المحتاجين إليها. فالهجمات المسلحة على فرق المساعدة الانسانية يجب إدانتها بشدة وتحميل مرتكبيها المسؤولية عنها. وهذه المسألة دقيقة بصورة خاصة بالنسبة لبلادي، في ضوء الهجمات المسلحة التي شنها ثوار "يونيتا" على أفرقة الأمم المتحدة وقيامهم بتحويل وجهة طائرة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي كانت تؤدي مهمة إنسانية في مقاطعة يوأيجي في تموز/يوليه الماضي، وبالهجوم على قافلة من العربات كانت تنقل مواد غذائية وأدوية متوجهة للأشخاص المشردين في مقاطعة بنغويلا في آب/أغسطس، وتشكل الألغام المنتشرة على طول خطوط المواصلات عقبة أخرى في طريق توزيع المساعدة الإنسانية.

إن برامج نزع الألغام كتلك التي طبقت في السنوات الأخيرة في أفغانستان وكمبوديا وموزامبيق برامج يجب التوسع فيها بحيث تشمل كذلك جمهورية أنغولا. وإننا نناشد ادارة الشؤون الإنسانية أن تبذل جهودا لتحقيق تلك الغاية.

السيدة سوه (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

إن المساعدة الإنسانية مجال صار يحظى باهتمام أكبر في حقبة ما بعد الحرب الباردة. فهي سبيل واضح تعرب به الإنسانية عن رغبتها في السلم والاستقرار. ووفد جمهورية كوريا يؤيد أنشطة المساعدة الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ذات الصلة.

ويرى وفد بلادي أن ادارة الشؤون الإنسانية قد تمكنت من الوفاء بولايتها في مجال تنسيق الاستجابات لعدد متزايد من حالات الطوارئ المعقدة والكوارث الطبيعية. فمن خلال إنشاء ترتيبات مؤسسية وتعزيز الآليات المالية مثل الصندوق المركزي الدائر للطوارئ والنداءات الموحدة، وطدت الادارة الأسس التي تقوم عليها المعونة الإنسانية. ويؤيد وفد بلادي الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية المعقودة في تموز/يوليه الماضي. ويعتقد أنه ينبغي بذل قصارى الجهود من أجل تنفيذها تنفيذا كاملا.

ويود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره للأمانة على تقريرها المرحلي الموثق جيدا (A/48/536) والذي يتضمن معلومات مفيدة بشأن المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ. ويود وفد بلادي أن يدلي ببعض التعليقات على هذا التقرير.

يتعلق التعليق الأول بالتنسيق بين منظمات المساعدة في حالات الطوارئ. ونظرا لحقيقة أن حالات الطوارئ تتزايد باستمرار دون توفر موارد كافية لتلبيتها، فإن زيادة الكفاءة هي مفتاح الموقف. ويمكن للتنسيق أن يساعد على توفير الكفاءة والمحاسبة في عمليات المساعدة في حالات الطوارئ. ولذلك، ينبغي زيادة تعزيز قيادة ادارة الشؤون الإنسانية ومسؤوليتها، بوصفها الهيئة التنسيقية، وتوضيح دور كل منظمة تشغيلية. ومن الأهمية بمكان أيضا التنسيق فيما بين الادارات المعنية بالأنشطة السياسية وأنشطة حفظ السلم والأنشطة الانسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ويولي وفد بلادي اهتماما خاصا للتنسيق فيما بين الادارات الذي وصفه التقرير، والذي جرى أثناء مشاركة إدارة الشؤون الإنسانية في بعثات الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في الصومال وليبريا ورواندا. وينبغي أيضا تعزيز التنسيق الميداني بين المنسق المقيم وفريق إدارة الكوارث، أو إيجاده إن لم يكن موجودا، لضمان الاستجابة الآتية، في حينها لحالات الطوارئ، وخصوصا في حالات الطوارئ المعقدة.

بعد ذلك، يوافق وفد بلادي على أن نهج ربط المساعدة الانسانية بالتنمية هو نهج من شأنه أن يسفر عن أداء هذه الأنشطة أداء فعالا. وفي هذا الصدد، فإن مفهوم تواصل المعونة الإنسانية، الذي يمتد بها من الإغاثة إلى التنمية، يبرز الآن ليشغل مركزه في

الصدارة. وهناك حاجة لبذل الجهود الوطنية من أجل تسهيل جميع جوانب هذا التواصل. ويرحب وفد بلادي بالجهود التي تبذلها الأمانة لتطوير مفهوم التواصل في خطة التنمية الجاري إعدادها. لقد سر وفد بلادي عندما علم من الرسالة التي أرسلها مؤخرا جيمس سبث، مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي، إن البرنامج يضطلع بإجراء دراسة متعمقة لموضوع التواصل على يد فريق من الخبراء الاستشاريين ذوى الكفاءة العالية. ويرحب وفد بلادي بهذه المبادرة ويقترح إشراك المزيد من الخبراء الاستشاريين من البلدان النامية في الفريق إذا أمكن.

ويرحب وفد بلادي بقرار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لإنشاء قوة عمل لوضع توصيات للسياسة العامة بشأن التواصل. ويشير التقرير إلى أن البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية قد نظرت في هذا الموضوع واتخذت تدابير في عدد من حالات الطوارئ لدمج أنشطة إعادة التأهيل في الأنشطة الإنسانية. وينبغي لهذا النهج أن يتعزز ويتوسع على نحو أكبر في الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات الأخرى ذات الصلة، إن إقتراح إنشاء صندوق مخصص لتمويل التواصل اقتراح ينبغي النظر فيه بعد صدور ودراسة توصيات قوة العمل بشأن السياسة العامة.

والمسألة الأخرى التي يرى وفد بلادي أنها هامة جدا هي سلامة موظفي الإغاثة. إن هؤلاء الموظفين الذين يعملون عادة في ظروف غير مستقرة ومحفوفة بالمخاطر، يستحقون منا الثناء الجم فضلا عن عنايتنا الكاملة. إن وفاة موظفي الإغاثة أثناء أداء الواجب أمر مفجع بصورة خاصة. وأعمال العنف الموجهة ضد موظفي الإغاثة يجب إدانتها تماما ويجب اتخاذ تدابير لتأمين سلامة موظفي الإغاثة. ويود وفد بلادي أن يشير إلى الاعلان الختامي المعتمد في المؤتمر الدولي لحماية ضحايا الحرب، المعقود في جنيف في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، والذي يحث، في جملة أمور، على اتخاذ التدابير اللازمة على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية من أجل ضمان سلامة موظفي الإغاثة. وكذلك يرحب وفد بلادي بالدراسة التي تضطلع بها اللجنة السادسة للجوانب القانونية لأمن المشاركين في بعثات السلام، بما في ذلك المساعدة الغوثية الإنسانية.

وفي هذا السياق، يتفق وفد بلادي على أن الألغام التي تكاد توجد في كل مكان تشكل تهديدا مباشرا وكبيرا في معظم مناطق عمل موظفي الإغاثة. إن وجود الألغام لا يتهدد فقط حياة موظفي الإغاثة وإنما يعيق كذلك إعادة توطين الأشخاص المشردين واستئناف الحياة الطبيعية. ولاعتقادنا بأن إزالة الألغام مسألة دقيقة ينبغي أن تولى أولوية، شارك وفد بلادي في تقديم القرار الخاص بإزالة الألغام الذي تم اعتماده في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. ويؤيد وفد بلادي إدراج مسألة إزالة الألغام في النداءات الموحدة لصالح البلدان التي تعاني من التلوث بالألغام.

وإذ أنتقل الآن إلى إدارة الصندوق الدائر المركزي للطوارئ، أود أن أقول إن وفد بلادي شعر بالتشجيع عندما علم بأثر الصندوق الايجابي. ونحن نأمل أن يظل قائما باستمرار على أساس مالي صلب، وأن تستخدمه بالفعل المنظمات التشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة. وعلى أساس تجارب العام الماضي، نعتقد أن ادارة الصندوق ينبغي أن تحسن. ووفقا لذلك، نؤيد بشكل عام المرونة المقترحة في التقرير.

وأخيرا، يؤيد وفد بلادي وجهة نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بضرورة تزويد إدارة الشؤون الانسانية بموظفين على الميزانية العادية وموارد إدارية تتلاءم مع مسؤولياتها. إن الأزمات الانسانية في العالم تتزايد من الناحية العددية، ومن ناحية الحجم ودرجة التعقد. ووفقا للتقرير، فإن الأمم المتحدة تشترك في عمليات في ٢٦ بلدا، وتحاول تلبية طلبات تصل قيمتها إلى ٤,٦ من بلايين الدولارات لمواجهة احتياجات حوالي ٥٨,٥ من ملايين البشر. وإزاء هذه الأرقام الساحقة، يجب أن تتوفر للأمم المتحدة الوسائل التي تكفل لها الاضطلاع بمسؤولياتها بشكل فعال.

وفيما يتعلق بتعزيز موظفي ادارة الشؤون الانسانية، هناك حاجة لمزيد من التوسع في مجال الانتداب من منظمات حكومية دولية ووكالات وطنية ومنظمات غير حكومية.

السيد غفورزاي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية):

أود أن أعرب للأمين العام عن تقديرنا لتقريره الشامل المثقف الوارد في الوثيقة A/48/536 ولاهتمامه المستمر بتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

أود أيضا أن أثني على عمل السيد يان إلياسون، وكيل الأمين العام للشؤون الانسانية، لابرازه الاحتياجات الانسانية والاقتصادية الملحة لأفغانستان والاعلام عنها، ولتوجيهه عددا من النداءات للوفاء بالاحتياجات الفورية في بلدنا الذي مزقته الحرب.

إن ادارة الشؤون الانسانية - باعتبارها النقطة المركزية لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالشواغل الانسانية - قدمت مساعدة إنسانية طارئة كافية لبلدان محتاجة. ومن دواعي التشجيع الكبير لوفد بلادي أن عددا من الخطوات الايجابية اتخذ عن طريق تنفيذ القرارين ١٨٢/٤٦ و ١٦٨/٤٧، وكلاهما بعنوان "تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ".

فضلا عن ذلك، نثني على الجهود المبذولة حاليا لتوفير برامج خاصة للمساعدة الاقتصادية لإنعاش وتعمير ليبريا، والسودان، وأنغولا ونيكاراغوا، وبلدي أيضا - أفغانستان - ولتعزيز التعاون والتنسيق الدوليين لتخفيف نتائج تشرنوبيل وكوارث كبرى أخرى والحد منها. ومع هذا، فمما يؤسف له، أنه لم تتوفر حتى الآن استجابة متعاطفة مع النداءات الثلاثة الموحدة المشتركة بين الوكالات لتقديم المساعدة الطارئة لأفغانستان، التي وجهها الأمين العام منذ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢.

إن وفد دولة أفغانستان الاسلامية يرى أن هناك صلة مباشرة بين السلم والرخاء، وهما من بين الأهداف الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة، من جهة، والمساعدة الانسانية الطارئة للبلدان المحتاجة من جهة أخرى. ذلك أنه عندما تواجه دولة أو منطقة كارثة مفاجئة، طبيعية أو من صنع الانسان، فإن تلك الحالة غير المتوقعة تثير إمكانية زعزعة الاستقرار.

والصلة التي لا مفر منها بين المساعدة الانسانية وحفظ السلام، يتناولها بوضوح تقرير الأمين العام "خطة للسلام"، الذي نشر في العام الماضي بوصفه الوثيقة A/47/277. ونحن نؤيد تأييدا تاما أيضا الاشارة الواردة في الفقرة ١٠٨ من تقرير الأمين العام، إلى التأكيد على حقيقة أن التواصل بدءا من الاغاثة إلى اعادة التأهيل والتنمية هو مبدأ من المبادئ الأساسية للاستجابة المنسقة المتعددة الأطراف لحالات الطوارئ الانسانية.

إن تقديم المساعدة الانسانية الطارئة إلى الشعوب المحتاجة في أنحاء العالم ليس مجرد التزام وإنما رسالة إنسانية مقدسة. وكما قالت سفيرة الولايات المتحدة بحق في بيانها أثناء مناقشة هذا البند، فإن المسألة تتعلق بحياة أو موت أبناء وأجداد وأمهات وآباء لا ذنب لهم. والحقيقة أن مصيرهم يتوقف على اختيارنا.

ونحن نثني على المساعدة المالية والفنية التي تقدمها الولايات المتحدة، وكذلك اليابان، إلى ادارة الشؤون الانسانية ونستحث الآخرين على أن يحذوا حذو هذين البلدين.

إن الصراعات السياسية قد تجد حلولا في نهاية الأمر، والحاجة إلى برامج لتنمية اقتصادية قد تختفي. ومع هذا ستكون هناك دائما حاجة إلى مساعدة انسانية طارئة لتخفيف آثار الكوارث الطبيعية أو كوارث أخرى من صنع الانسان. أما والحالة هذه، فإن وفد بلادي يرى أن إدارة الشؤون الانسانية ينبغي أن تواصل مهمتها وأن تكون مجهزة بنظام معلومات حديث يشتمل على جميع متطلبات الطوارئ.

إن دولة أفغانستان الإسلامية ورثت أزمة لم يسبق لها مثيل. ولكي أبين الحالة في بلادي، سأقتبس من نداء الأمين العام المؤرخ في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢:

> "ليس هناك عبر التاريخ بلدان كثيرة عانت إلى الحد الذي عانته أفغانستان طوال السنوات الأربع عشرة الماضية. فإلى جانب الدمار المادي، الذي وصل في كثير من الأحيان إلى حد عنيف، فإن نتائج الحرب تتضمن ما يزيد على مليون قتيل، وأكثر من مليونين من العجزة، وما يقرب من ستة ملايين من اللاجئين في بلدان مجاورة، ومليونين من المشردين داخليا".

إن حكومة افغانستان، بمواردها المحدودة والنادرة للغاية، تواجه المهمة الكبرى الخاصة باعادة بناء بلد دمرت بنيته الأساسية الاقتصادية والاجتماعية تدميرا تاما. وكما هو مذكور في الفقرة ١٣٩ من تقرير الأمين العام، فإن خلق الظروف الملائمة لتحقيق السلم وتوفير بيئة مستقرة في حالات الطوارئ المعقدة يمثل جهدا

طموحا. ويتعين بذل جهود لتخفيف المشاكل الكبرى التي نواجهها. وما يهمنا أساسا هو إعادة الخدمات الاجتماعية وغيرها من الخدمات الأساسية - مثل النقل والاتصالات والطرق والرعاية الصحية والتعليم والاسكان والمأوى والكهرباء والمياه والاصحاح.

علاوة على ذلك، يجب أن نضمن ونسهل عملية سلسة لتسريح الأفراد في أعقاب الصراع المسلح، وإعادة إدماج اللاجئين والنازحين في المجتمع واتاحة الفرص أمامهم للقيام بأنشطة منتجة عادية. وتوفير المساعدة الدولية لأفغانستان شرط مسبق لأية خطوة عملية نحو تحقيق هذه الأهداف.

وفي بلدي - أفغانستان - تعتبر إعادة اللاجئين إلى الوطن مهمة عملاقة بحكم طبيعتها وبالاضافة إلى هذا هناك ملايين الألغام الأرضية التي تستقبل العائدين إلى ديارهم، مما يضخم الخسائر في الأرواح، ويضاعف أعداد العاجزين المفجعة أصلا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بيرسو (غرينادا).

وإذ ننظر إلى الاستراتيجيات العملية الحالية لتقديم المساعدة الانسانية للمناطق المنكوبة بالكوارث، فإننا نعتقد، على غرار ما جاء في ملاحظات وكيل الأمين العام السيد يان إلياسون، إن هناك حاجة ملحة إلى موارد إضافية. وعلاوة على ذلك، علينا أن نواصل بذل قصارانا من أجل التوصل إلى درجة معقولة من النجاح في خفض حالات الكوارث الطبيعية بحلول نهاية هذا القرن. وإننا على اقتناع أيضا بأنه يمكن للبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة الصحة العالمية، بفضل ما لديهم من خبرات متنوعة، القيام بدور محوري في تخفيف حدة حالات الكوارث الطارئة سواء كانت طبيعية أو من صنع الانسان.

لقد كان نداء الأمين العام في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢ يطالب بمبلغ ١٧٩,٧ مليون دولار. وبعد مرور أشهر لم يتم التبرع إلا بمبلغ ٥٩ مليون دولار في شكل اسهامات نقدية أو عينية. وفي العام الماضي قدم السيد يان إلياسون طلبا عاجلا للحصول على مبلغ ١٧,٦ مليون دولار لصندوق الاحتياجات الشتوية الطارئة، وهذا الطلب لم يستجب له بالصورة الكافية.

ولما كانت هذه المساعدة اللازمة لإنقاذ الأرواح بطيئة فإن وكيل الأمين العام قد جدد مؤخرا نداءه من أجل تقديم مبلغ آخر مقداره حوالي ٦٠ مليون دولار لتغطية الاحتياجات الطارئة لأفغانستان.

إن وكيل الأمين العام، السيد يان إلياسون، وشعب أفغانستان يحدوهما الأمل في تبرع المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المانحة، بعطف وسخاء.

وإن دولة أفغانستان الاسلامية، إذ تؤكد على أهمية التواصل السلس من الاغاثة إلى التنمية، تواصل من جانبها بذل غاية وسعها لتحسين الوضع الأمني في كابول وفي المقاطعات، مما يسمح بوصول المساعدة الدولية الطارئة إلى المناطق المنكوبة.

وكما جاء في بيان وكيل الأمين العام في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، فانه على الرغم من المشاكل الأمنية التي كانت تحدث من آن لآخر في كابول وبعض المناطق الأخرى في الفترة الواقعة ما بين كانون الثاني/يناير و أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، فقد أفادت وكالات الأمم المتحدة، التي تتلقى دعما من منظمات غير حكومية ويقوم بتنسيق أعمالها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الانسانية لأفغانستان، بأنه قد تحقق تقدم كبير في الميادين الرئيسية للأنشطة. وكما ذكر السيد إلياسون، كان من الممكن للبرامج الانسانية وبرامج إعادة التأهيل أن تحقق المزيد لو كانت هناك أموال اضافية متاحة لها.

ومن أجل إعطاء زخم فوري اضافي لعملية التنمية هذه، أعد برنامج الأمم المتحدة الانمائي في الفترة الواقعة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ وحزيران/يونيه ١٩٩٣ خطة عمل للإنعاش الفوري لأفغانستان. وخطة العمل هذه، التي حظيت بالفعل بموافقة دولة أفغانستان الاسلامية، نشرت وأصبحت متاحة للمانحين. ونحن نعتقد أن هذه خطوة هامة صوب التصدي بصورة فعالة لاحتياجات الإغاثة الفورية والانعاش والاحتياجات الانمائية في المناطق المنكوبة بالحرب.

واسمحوا لي أن أشير إلى مشكلة خطيرة أخرى،

أي مشكلة وجود الألغام في بلادي، وهي كارثة من صنع الانسان ومن بين أكبر العقبات التي تعيق ايصال المساعدة الانسانية، وعودة اللاجئين، واعادة توطين الأشخاص المشردين، واستئناف الحياة الطبيعية في البلاد.

ووفقا لما جاء في النداء الموحد المشترك بين الوكالات لتقديم المساعدة الانسانية لأفغانستان، تم منذ بدء برنامج إزالة الألغام في عام ١٩٩٠ تدمير حوالي ٠٠٠ ٦٨ من الألغام والذخائر غير المتفجرة من رقعة مساحتها ٢٩ كيلو مترا مربعا. وعلاوة على ذلك، يؤكد التقرير على أنه اذا أزيلت الألغام من مساحة ٥٠ كيلو مترا مربعا أخرى فان أغلبية الناس في أفغانستان سيمكنهم أن يستأنفوا الحياة المنتجة الطبيعية. وفي رأي وفد بلادي أن هذا التحليل الاحصائي لا يسنده واقع الحالة. فوجود الألغام في أفغانستان في الماضي موثق جيدا وقد أذاعت أمره مختلف وسائط الاعلام، ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويقدر بوضوح أن أرض أفغانستان مزروعة بما يزيد بكثير عن ١٠ ملايين لغم.

ولإيضاح حقيقة بسيطة عن حجم شبح الألغام في أفغانستان، قال شاهد عيان عاد مؤخرا من كانداهار، وهي محافظة جنوبية في أفغانستان، إنه حدث قبل ثلاث أشهر في حي شاهريناو في كانداهار أن جسدي طفلين كان قد أعيدا إلى الوطن قد تمزقا بوحشية عندما انفجرت ألغام زرعت في بيتهما قبل سنوات. وبالتالي فإن وجود الألغام لا يهدد البنية الأساسية الزراعية والقطاع الاقتصادي الانتاجي التقليدي في البلاد فحسب بل يشكل ايضا خطرا على الحياة الانسانية حتى في بعض المناطق السكنية.

ووفقا لإدارة الشؤون الانسانية، التي تقوم بادارة البرامج الانسانية العادية في افغانستان، بما في ذلك إزالة الألغام، فإن المشاريع الحالية لازالة الألغام في أفغانستان تتطلب ١٥ مليون دولار. وللأسف لم يتم التبرع إلا بمبلغ متواضع جدا لمشاريع إزالة الألغام الجارية حاليا في أفغانستان.

وفي الختام، أود أن أعرب مرة أخرى عن امتنان شعب أفغانستان وحكومة أفغانستان لجميع من ساعدونا حتى الآن، ونحث الآخرين على المبادرة إلى ذلك. ونحن على اقتناع راسخ بأن تقديم المساعدة الدولية الفورية لأفغانستان سيكون لها أثر هام على نجاح تنفيذ عملية إعادة البناء والانعاش.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذا البند.

أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية ستنظر في موعد لاحق يعلن عنه في اليومية في مشروع قرار سيقدم في إطار البند ٤٤ من جدول الأعمال.

البند ٤١ من جدول الأعمال
تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب، وتعميرها: تقرير الأمين العام (A/48/323 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية قررت في جلستها العامة الثالثة، المعقودة بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر، إحالة هذا البند من جدول الأعمال إلى اللجنة الثانية على أن يكون مفهوما أنه سيعرض في جلسة عامة وأن النظر فيه سيجري في اللجنة الثانية.

أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان الذي سيعرض في مجرى بيانه البند ٤١ من جدول الأعمال.

السيد غافورزاي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

في العام الماضي، في الدورة السابعة والأربعين، أدرجت الجمعية العامة للأمم المتحدة للمرة الأولى في برنامج عملها بند جدول الأعمال المعنون "تقديم مساعدة دولية طارئة لتعمير أفغانستان المنكوبة بالحرب". وقد جرى النظر في هذا البند من جدول الأعمال، الذي يتحدث عنه عنوانه، وتم بعد ذلك اتخاذ قرار اجماعي بشأنه يشير إلى الاحتياجات الماسة للشعب الأفغاني، ويتضمن تدابير محددة لتقديم المساعدة الدولية. إن شعب أفغانستان، الذي عانى خلال السنوات الـ ١٤ الماضية من حرب استنزاف نتيجة لعدوان الاتحاد السوفياتي السابق، قد قدم تضحيات بشرية ومادية هائلة باسم المثل الاسلامية، والعزة والكرامة الوطنيتين. وقد اعتبرت الأمة الأفغانية أن اعتماد القرار بشأن هذا

البند بصورة إجماعية لا يمثل خطوة إلى الأمام في الاتجاه الصحيح فحسب بل يعد كذلك بشيرا بالفرج من سنوات الألم والمعاناة الطويلة التي عاشتها الأمة الأفغانية.

إن أفغانستان التي فقدت في كفاحها من أجل الحرية ضد الاتحاد السوفياتي السابق أرواح ١,٧ مليون فرد من أبنائها والذي ترك لها هذا الكفاح ما يزيد على ٢ مليون غيرهم معوقين، لها الحق في أن تقول إنها قدمت إسهاما عظيما في إنهاء عالم القطبين وإنهاء الحرب البادرة، وفي انهيار الشيوعية السوفياتية - وتلك مهمة كان الغرب والمجتمع الدولي مستعدين لإنفاق مئات البلايين من الدولارات لتحقيقها.

وبالتأكيد، لم يكن من السهل تحقيق هذه الأهداف. وعندما انتهت الحرب أخيرا في أفغانستان منذ سنة تقريبا، كان الشعب الأفغاني يتوقع من العالم الحر، ولا سيما من هذه المنظمة القيام، تقديرا لهذه التضحيات العظيمة، بتوفير المساعدة الإنسانية المطلوبة للاحتياجات المباشرة للشعب الأفغاني، وتوفير المساعدة المالية والتقنية اللازمة له في كفاحه من أجل إعادة البناء بعد الحرب.

ومنذ إنشاء الدولة الإسلامية، تمكن ما يزيد على مليونين من اللاجئين الأفغان من العودة إلى وطنهم. وقد شرع هؤلاء العائدون، بالموارد الدنيا المتاحة لهم، في إعادة بناء منازلهم المهدمة، إلا أنهم بدون مساعدة خارجية لا يستطيعون، ولن يستطيعوا، استعادة ما يسمى في كثير من الأحيان الحياة الطبيعية. وقبل أن تنتهي الحرب كان الكثير يقال من جانب الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن إجراءات الإغاثة التي تتخذ من أجل عودة الأفغان المنفيين إلى وطنهم وتأمين استقرارهم في نهاية المطاف. وفي الحقيقة، أن الخطوات التي اتخذت من أجل هذا الغرض غير كافية، ولو أن مفوضية شؤون اللاجئين، تبذل فعلا، في حدود موارده المتاحة، لها جهودا جديرة بالثناء.

ورغم النكبة المحزنة التي حاقت بالشعب الأفغاني، أود أن أشير إلى أنه خلال السنة الماضية وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استراتيجية لتقييم احتياجات إعادة التأهيل والتعمير لأفغانستان. إن هذه الاستراتيجية، التي نشرت الآن وأصبحت متاحة للمانحين، تقدر احتياجات الإغاثة وإعادة التأهيل لأفغانستان للسنتين المقبلتين بما يقرب من ٦٠٠ مليون دولار. ونحن نعتبر إعداد هذه الاستراتيجية خطوة إيجابية صوب عملية إعادة التأهيل ونحن ممتنون لذلك.

وبالاضافة إلى هذه الحقائق، خولت الأمم المتحدة بموجب القرار ١١٩/٤٧ ولاية ايفاد فريق تقييم خاص إلى أفغانستان من أجل تقديم تقرير بشأن خسائر الحرب. كما جرت المطالبة بعقد مؤتمر دولي لإعلان التبرعات بهدف جمع الأموال لإعادة التأهيل وإعادة البناء في أفغانستان. ولكن فريق التقييم هذا لم يرسل قط إلى أفغانستان، كما لم تتخذ الترتيبات لعقد المؤتمر الدولي لإعلان التبرعات.

ولا ينبغي أن يفسر عدم ارتياحنا للاستجابة المحدودة لثلاثة نداءات موحدة فيما بين الوكالات وجهها الأمين العام لتقديم المساعدة الإنسانية الغوثية إلى أفغانستان، وللعمل المحدود الذي قامت به الأمم المتحدة من أجل تنفيذ قرار الجمعية العامة الصادر في السنة الماضية، على أنه عدم تقدير من جانبنا للمساعي المتعاطفة التي يبذلها الأمين العام وممثله الشخصي في أفغانستان وباكستان، السيد سوتيريوس موسوريس. إننا نقدر عظيم التقدير الجهود المبذولة والخدمات المقدمة من جانب مكتب الأمين العام في أفغانستان وباكستان، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان.

فالأصح من ذلك هو أن عدم ارتياحنا نابع من احساسنا بعدم توفر الحماس الكافي من جانب البلدان المانحة لتقديم إسهامات سخية دعما لعملية إعادة التأهيل في بلدي، أفغانستان. وبدلا من ذلك نجدها تثير مسألة ايجاد حالة أمنية مناسبة كشرط مسبق لتقديم مساعدة الإغاثة وإعادة التأهيل إلى أفغانستان. ومع اعترافي بأن توفر الأمن أمر هام لبرنامج التعميرالكامل، فإني أود أن أذكر أن هناك قدرا معقولا من السلم والأمن أصبح يتوفر فعلا في أجزاء كبيرة من أفغانستان. وفي تلك المناطق، تعتبر عملية التعمير ممكنة، وإذا ما بدأت، أمكن أن تصبح عاملا حفازا لإعادة تنشيط الاقتصاد الأفغاني برمته. وينبغي أيضا أن نأخذ في اعتبارنا أنه قد لا يتسنى بلوغ سلم وأمن كاملين في البلاد ما لم نتمكن من بدء عملية التعمير وتوفير الفرص الاقتصادية المثمرة للشعب، بحيث يصبح تخلي الأفراد عن أسلحتهم أمرا جذابا بل وممكنا في الواقع.

إن الحلقة المفرغة "الأمن أولا، ثم التعمير" أو "الأحياء الاقتصادية أولا ثم الأمن" حلقة ينبغي كسرها إذا كنا نريد إحراز أي تقدم. والواقع أن الآفاق الأكثر إشراقا للأمن العسكري والسياسي في كابول، آفاق أشار إليها على خير وجه الأمين العام في بيانه في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، حيث يقول:

"رغم المشاكل الأمنية المؤقتة في كابول وفي بعض المناطق الأخرى بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ١٩٩٣، فإن وكالات الأمم المتحدة، تدعمها المنظمات غير الحكومية ويقوم بالتنسيق بينها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية لأفغانستان، قد أفادت بأنه يوجد تقدم ملموس في ميادين أنشطتها الرئيسية".

وإن وكيل الأمين العام، السيد يان إلياسون، قد أكد أيضا أن البرامج الإنسانية وبرامج إعادة التأهيل يمكن أن تحقق نتائج أكثر إذا توفرت موارد مالية إضافية. وبناء على هذه الملاحظات نطلب من أعضاء المجتمع الدولي والأمم المتحدة، ولا سيما الأمم المانحة ألا يستحوذ على تفكيرهم منطق أعمى هو منطق مأزق الأمن في أفغانستان. وبدلا من ذلك، ينبغي أن يكونوا متفتحي العقول وأن يتحلوا ببعد النظر في معالجتهم لموضوع الإغاثة وإعادة التأهيل والتعمير في أفغانستان.

وردا على أولئك الذين يرهنون تقديم المساعدة إلى أفغانستان بتهيئة ظروف أمنية وسياسية مواتية فانني مضطر إلى أن أدلي بالملاحظات التالية استنادا إلى بعض الحقائق التاريخية: يتعين على المجتمع الدولي أن يدرك أن هدف العدوان العسكري الذي قام به الاتحاد السوفياتي السابق في أفغانستان لم يكن فحسب إقامة وبقاء نظام عميل لموسكو في كابول في السلطة: لقد كان ذلك العدوان، المنقطع النظير في التاريخ الحديث، جزءا لا يتجزأ من مخطط عدواني شيوعي دولي - بدأ في بداية هذا القرن - لسحق بلدان آسيا الوسطى واحدا تلو الآخر.

إن تنفيذ ذلك المخطط في مجتمع إسلامي تقليدي مثل أفغانستان كان يتطلب تدمير وإزالة جميع القيم المنافية للفلسفة الشيوعية. وأول خطوة نحو تنفيذ هذا المخطط كانت تدمير جميع مؤسساتنا السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية. ومن أجل إضعاف الكفاح الوطني وجهاد الأمة الأفغانية، لجأوا إلى تقسيم صفوفنا وتحطيم وحدتنا، وإذكاء لهيب الخلافات الإثنية والدينية واللغوية. نتيجة لذلك، جرى المساس بالتقارب الوطني وأسيء إلى روح المعالجة والتوازن والتفاهم التي كانت سائدة على مدى عدة قرون بين مختلف المجموعات، فكان أن رفع الأخ الذي استحوذت على عقله الأفكار المذهبية الملقنة السلاح على أخيه.

إنني أذكر هذه المعلومات الأساسية التاريخية باعتبارها أحد العوامل التي تسهم في قيام بعض الاحتكاكات بين حين وآخر في كابول وما حولها، وذلك لكي استرعي انتباه الجمعية إلى أن هذه الحوادث التي هي عاقبة لحرب مطولة، حوادث قد يتطلب التغلب عليها فترة من الزمن. ومع ذلك، رغم المشاكل الاقتصادية الهائلة والأحداث المؤسفة خلال السنة الماضية، والتي عوقت بعض جهود الحكومة من أجل زيادة توطيد الأمن وإعادة الحياة الطبيعية في البلد، قد اتخذت فعلا خطوات هامة صوب تطوير العملية السياسية.

إن تجربتنا في العام الماضي تؤدي بنا الى القول بأن أفغانستان لكي تضمن تنفيذ البرنامج الوطني للتعمير، بحاجة الى المساعدة الدولية، وهي كما بينت من قبل مساعدة تراهن بدورها بتوافر قدر كاف من السلم والأمن النسبيين.

ومن الناحية الأخرى فإننا في ضوء العوامل المعقدة المسببة لانعدام الاستقرار والأمن - والتي تتجاوز حدودنا نحن في بعض الأحيان - نجد أن تحقيق هذا الهدف، أي إحلال السلم والاستقرار، لا يمكن أن يتم دون تعاون ومساعدة دوليين وإقليميين. ولضمان هذه المساعدة السياسية الدولية والاقليمية الكفيلة بتهيئة ظروف مواتية لخلق مناخ إقليمي سليم يتيح تنفيذ برنامج إعادة البناء، فقد عدلت أفغانستان عنوان البند لإدراج عودة الحالة الطبيعية والسلم كهدف من أهداف القرار.

إن أمل شعب وحكومة دولة أفغانستان الاسلامية يكمن في أن تخذ هذه المنظمة الخطوات التالية.

أولا، تود افغانستان أن تتدخل الأمم المتحدة، بوصفها طرفا محايدا، في توفير المساعدة العملية لضمان السلم واستعادة الأوضاع الطبيعية وإعادة البناء. وعلاوة على ذلك، ونظرا لبعض الاعتبارات الأمنية، فقد أصبح الوضع الآن للأسف، وخاصة في العام الماضي، هو أن الأمم المتحدة لم تعد متمركزة في بلدنا، بل أصبحت

تمارس عملها من مكتب الأمم المتحدة في إسلام أباد. وبالرغم من الخدمات القيمة المقدمة من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الانسانية لأفغانستان، ومكتب الأمين العام في أفغانستان وباكستان، فيبدو أن هناك افتقارا للوعي والفهم الكافيين لواقع الحال في بلادنا. وقد أدت هذه الحالة الى انسداد الطريق أمام إتاحة المساعدة الدولية لأفغانستان.

وبغية كسر هذا الجمود، تعتقد حكومة أفغانستان أن من الضروري للأمم المتحدة أن تحصل على المعلومات من موقع الأحداث الأصلي حول حقيقة الظروف السائدة في البلاد. وبالتالي فنحن نقترح أن توفد بعثة خاصة للأمم المتحدة على وجه السرعة الى أفغانستان للأغراض التالية: استطلاع آراء الأفغان حول الطريقة التي يمكن بها للأمم المتحدة، بالاشتراك مع حكومة دولة أفغانستان الإسلامية، أن تيسر التقارب الوطني والمصالحة؛ وأن تقدم تقريرا الى الأمين العام يحوي استخلاصاتها واستنتاجاتها وتوصياتها بشأن الاجراءات الاضافية التي يمكن للأمم المتحدة اتخاذها لمساعدة أفغانستان على تحقيق السلم الكامل والحياة الطبيعية وإعادة البناء.

ثانيا، تعتزم دولة أفغانستان الاسلامية أن تجري في عام ١٩٩٤، انتخابات عامة حرة ونزيهة في البلد أو عقد ما يسمى بـ "لويا جيرغا"، التي هي جمعية وطنية عظمى تقليدية تتألف من الممثلين المنتخبين لمختلف طبقات المجتمع الأفغاني. ويسرني أن أعلن أن هناك توافقا وطنيا في الآراء بين القادة الأفغان حول عقد تجمع وطني يقرر مستقبل البلاد السياسي. وقد وجهت دولة أفغانستان الاسلامية الى منظمة المؤتمر الاسلامي والأمم المتحدة الدعوة للإشراف على هذا التجمع.

وإذ أتوجه مرة أخرى بهذه الدعوة، فإنني أجد من واجبي أن أنقل لكم صرخات الملايين من ضحايا الحرب وتوجعاتهم، صرخات الآباء واليتامى والأرامل الذين يتعلق آمالهم كلها بهذه المنظمة والمجتمع الدولي. إن اعتماد تدابير فعالة وعملية في هذه الجمعية العامة سيطمئن الشعب الأفغاني الى أن المجتمع الدولي لم ينسه. كما أن هذه التدابير ستدلل على أن المجتمع الدولي على استعداد لمساعدة أفغانستان ليمكنها أن تصبح مرة أخرى عنصرا إيجابيا من عناصر السلم والاستقرار في المنطقة.

ودعونا نتذكر أحكام الميثاق الذي نتمسك به جميعا، والذي تتضمن مقاصده ومبادئه التعاون الدولي في حل المشكلات الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني، وفي النهوض بحقوق الانسان والتشجيع على احترامها. إن المساعدة العملية التي سيقدمها أعضاء هذه الأسرة العالمية هي التي يمكن أن تتيح للشعب الأفغاني التمتع الفعلي بحقه الأساسي في مستوى المعيشة الأفضل الذي هو محروم منه الآن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
بهذا نكون قد انتهينا من هذه المرحلة من نظرنا في البند ٤١ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥

المرفق

تغييرات التصويتات المسجلة و/أو التصويتات بنداء الأسماء

القرار ٢٣/٤٨

بعد التصويت، أبلغت وفود جزر البهاما، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسوازيلند، وعمان، وقطر، وملديف، والنرويج، والنيجر الأمانة العامة أنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.